المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني

د.رائد حسين الحجار*

ABSTRACT

The aim of this study was to exploring the problems which obstruct the technical colleges from contributing to achieve an economic development. The researcher developed questionnaire of (45) items, and was administered to (112) of the academic staff. The results also revealed that there is a general problem related to the level of the capacity of technical colleges in contribution to the economic development. Such problem is related to the domains of planning, productivity and linkages. There were significant differences at the level of (α=0.05) in sample estimation to the level of problems due to the variable of college. The study recommended of the necessity of tech. education planning in an integrated manner with the services and production sectors, and building an information system having the future needs of society and the quality of required tech. professions to meet these needs. Besides to these, a continuous evaluation of programs and curricula must not be ignored.

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية. واستخدم الباحث أداة الاستبانة المكونة من (45) فقرة، موزعة على ستة مجالات هي: (التخطيط للتعليم التقني، البرامج والتطوير المؤسسي، الإنتاجية، الروابط والعلاقات، القيم وأخلاقيات العمل، تدريب مهارات الطلبة)، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية قدرها (112) عضواً من الهيئة التدريسية. وبينت نتائج الدراسة أنه توجد مشكلة عامة تتعلق بمدى قدرة الكليات التقنية للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وأن هذه المشكلة ناجمة عن أسباب تتعلق بالمجال الأول والثالث والرابع، كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(α=0.05) في تقدير أفراد العينة لمستوى المشكلات، يعزى لمتغير الكلية. وأوصت الدراسة بضرورة التخطيط للتعليم التقني بشكل متكامل مع قطاع الإنتاج والخدمات، وضرورة بناء نظام معلوماتي تتحدد فيه الاحتياجات المستقبلية للمجتمع ونوعية المهن التقنية المطلوبة لتلبية هذه الاحتياجات، ولا بد من المراجعة المستمرة للبرامج والمناهج المقدمة للطلبة.

* قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة الأقصى - غزة - فلسطين.

مقدمة:

أصبح التعليم التقني أحد الاستراتيجيات الهامة في التطوير التربوي في كل من الـدول المتقدمة والنامية، نتيجة لذلك فقد أصبح التعليم التقني عنصراً أساسياً في خطط التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان، وأصبحت نتائج التعليم التقني واضحة وجلية في مظاهر التنمية الاقتصادية.

ويعتمد نجاح التعليم التقني في المساهمة في التنمية الاقتصادية على مـا يحققـه مـن منجزات علمية، وما يحققه الخريجون من مهارات تساعد في تنمية المؤسـسات الإنتاجيـة فـي المجتمع، وعلى ما يحققه التعليم التقني من تحديث مستمر في برامجه وتخصصاته بما يتلاءم مع التطورات العلمية والتقنية العالمية، لاستزراع تقنية محلية تساعد المجتمع في الدخول فـي عـالم التكنولوجيا وعولمة الاتصالات والمعلومات.

وتعد عملية إعادة البناء والتنمية والنمو الاقتصادي في الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة ضرورية لبناء كيان فلسطيني حديث مُجدي وديموقراطي، لذلك ما زالت القوانين والقواعـد والنظم الاقتصادية الفلسطينية تؤكد على ضرورة دعم العلاقة بين التعليم بشكل عـام، والتعلـيم التقني بشكل خاص، واتضح ذلك في العديد من التقارير والتوصيات للندوات والمؤتمرات، وكذلك من خلال خطط التنمية الاقتصادية المستمرة، والتي تحرص على المطالبة بأهمية تشغيل أفـراد مؤهلين فنياً وتقنياً في التخصصات المختلفة لسد حاجات سوق العمل المحلي والخارجي.

إلا أن العديد من الدراسات مثل دراسة (حمد) لتفحص الكفاءة الخارجية للتعليم التقنـي في محافظات غزة، ما زالت تشير إلى وجود فجوة واسعة بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني، وما يحتاجه سوق العمل الفلسطيني من تخصصات مختلفة.(حمد، 2000: 81 -90).

ونظراً لاقتناع الباحث من خلال اطلاعه على نجاح تجارب الدول الأجنبية في تطـوير التعليم التقني وما جنته من ثمار تنموية اقتصادية نتيجةً لذلك، فهو يعتقد بأن التعليم التقنـي فـي فلسطين أمرٌ ضروري وهام؛ لأن فلسطين اليوم تنهض من بين الركام الذي خلفه الاحتلال، وعليه يكون التعليم وعلى وجه الخصوص التعليم التقني، هو حجر الأساس الذي به يُعاد بناء القطاعات الإنمائية والإنتاجية في مختلف المجالات.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق يمكن أن تصاغ مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

" ما المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني؟ "، وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما علاقة التعليم التقني بالتنمية الاقتصادية؟
2. ما المشكلات التي تواجه الكليات التقنية، وتعوقها من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بهذه الكليات؟
3. هل تختلف وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات التقنية حول المشكلات التي تعوق الكليات من المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية الفلسطينية باختلاف الكلية؟
4. ما متطلبات الارتقاء بالكليات التقنية للمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح علاقة التعليم التقني بالتنمية الاقتصادية.
- التعرف على واقع الكليات التقنية في الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة.
- اكتشاف المشكلات التي تواجه الكليات التقنية، وتعوقها من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بهذه الكليات.
- استقراء الأسباب التي تقف وراء الفشل والنجاح في إسهامات الكليات التقنية تجاه التنمية الاقتصادية.
- معرفة الفروق في وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات التقنية حول المشكلات التي تواجه الكليات، وتعوقها من المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية الفلسطينية بالكليات التقنية المختلفة.
- التوصل إلى متطلبات الارتقاء بالكليات التقنية للمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. قد تفيد هذه الدراسة وزارة التعليم العالي أثناء عملية تطوير الكليات التقنية.

2. يمكن أن تفيد هذه الدراسة وزارات أخرى كالصناعة والتجارة والعمل والتخطيط ومؤسسات موظفة أخرى في تحقيق انسجام أكبر بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات المجتمع التنموية.
3. مساعدة المسؤولين في الكليات التقنية في التوصل إلى مؤشرات لتقييم تلك الكليات وحل المشكلات التي تواجهها.
4. هذه الدراسة ذات أهمية لصانعي القرار والسياسيين والجامعات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من أجل تركيز الاهتمام على هذا النوع من التعليم.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على المشكلات التي تواجه الكليات التقنية وتعوقها من المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بهذه الكليات، ومن ثم التوصل إلى الصيغ المقترحة للارتقاء بهذه الكليات.

مصطلحات الدراسة:

التعليم التقني: عرّفه (المسودي والقيق) بأنه: التعليم الذي يهدف إلى إعداد أطر تقنية تقع بين الأخصائيين (الجامعيين) والعمال المهرة في هرم القوى العاملة، ولا تقل مدة الدراسة فيه عن سنتين بعد الثانوية. (المسودي، والقيق: 1990: 31).

وعرّفه (إيرول Errol) بأنه: التعليم الذي يحتوي على العديد من البرامج التربوية المعروضة في العديد من المؤسسات المختلفة، والتي تشمل المؤسسات التقنية والتدريبية الرسمية وغير الرسمية، وهذا التعليم يؤكد على الجانب النظري والعملي، ويتم الدخول به بعد الانتهاء من الثانوية العامة.(Errol: 2001: 11).

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه: التعليم الذي يلحق بالتعليم الثانوي، ويكتسب الطالب من خلاله معارف ومهارات نظرية وتقنية، لكي يتم إعداده في أحد الاختصاصات الصناعية والإنتاجية المختلفة، ومن ثم السماح له الدخول إلى سوق العمل.

التنمية الاقتصادية: عرّفها(روبين Robin) بأنها: عملية تدفع الأفراد والمنظمات للاستثمار في المجتمع وتشجع على توسيع الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعية وزيادة الوظائف للأفراد في المجتمع.(Robin: 2001: 6)

وعرّفها(الحبيب) بأنها: ثورة علمية وتكنولوجية تستهدف مجموعة كبيرة من التغيرات العميقة المتسلسلة والمترابطة في صميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.(الحبيب: 1981: 16) .

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: عملية ديناميكية تستثمر الموارد البشرية والمادية في إطار القطاعات الخدمية والتجارية والصناعية والتكنولوجية، وتؤدي إلى زيادة الناتج القومي للمجتمع، وزيادة فرص العمل والمشاركة، والمحافظة على الاستقلال الوطني، وتقليص مستوى الفقر والبطالة، و إحداث تغييرات في هيكلية البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: تقصت الدراسة المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار المجالات التالية: (التخطيط للتعليم التقني، والبرامج والتطوير المؤسسي، والإنتاجية، والروابط والعلاقات، والقيم وأخلاقيات العمل، وتدريب مهارات الطلبة)

- **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة تحليلاً للمشكلات في ثلاث كليات تقنية بقطاع غزة وهي: كلية العلوم والتكنولوجيا بخان يونس، وكلية فلسطين التقنية بدير البلح، وكلية تدريب وكالة الغوث بغزة.

- **الحدود الزمانية**: قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية في العام الدراسي 2003 -2004م.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العربية والأجنبية موضوع التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتعليم بشكل عام والتعليم التقني بشكل خاص على مدار سنوات عديدة، ومن هذه الدراسات:

1. **دراسة (بافلي Pavli، 2003) بعنوان: مشاركة التعليم التقني والمهني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ألبانيا** هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات التعليم التقني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية في ألبانيا، واستخدم الباحث أسلوب (دلفي) المعدّل لتحديد أولويات المساهمات الواجب على التعليم التقني أن يقوم بها تجاه التنمية، وذلك من خلال استجابات مجموعة من الخبراء (17) خبيراً، موزعين على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتربويين المحليين والخارجيين، والتي قادت إلى إعداد مقياس مكون من (71) فقرة، تصف الإسهامات المتوقعة من التعليم التقني أن يقوم بها تجاه التنمية الاقتصادية.

وباستخدام تحليل المحتوى، توصل الباحث إلى ترتيب للإسهامات المتمحورة حول: (إجراءات التخطيط للتعليم التقني، وبرامج التعليم التقني، وقيم العمل، والإنتاجية، ومهارات التحليل والاتصال). وخلص الباحث إلى أن عملية تطوير برامج التعليم التقني بشكل فعال سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ألبانيا، وبالتعاون مع الأفراد والمؤسسات والهيئات الموظفة المختلفة ووزارات التربية والتعليم العالي والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية.

2. دراسة (جوست Gossett، 2002) بعنوان: **التنمية الاقتصادية وكليات المجتمع: الاتجاهات ومستوى رضا أصحاب العمل في الشمال الغربي لكارولينا.** هدفت الدراسة إلى تفحص دور كليات المجتمع في التنمية الاقتصادية، من خلال فحص جهود عينة منتقاة من الخبراء المهنيين في التنمية الاقتصادية وقادة كليات المجتمع وآراء أصحاب الهيئات الموظفة في الخدمات التي تقدمها الكليات تجاه التنمية الاقتصادية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي بالتركيز على أثر المتغيرات المستقلة (نوع مؤسسة العمل، وعمر المؤسسة، وعدد العاملين، ونسبة المشاركة في المؤتمرات والندوات، وحجم المؤسسة، وعدد الأقاليم التي تخدمها الكلية) على المتغير التابع وهو آراء أصحاب مؤسسات العمل حول مدى مساهمة (11) كلية مجتمع في التنمية الاقتصادية في الشمال الغربي لكارولينا، ومدى رضاهم عن المساهمات الحالية. ودلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة دالة بين مستوى رضا أصحاب العمل ومستوى أهمية استراتيجيات التنمية الاقتصادية المقترحة من قبل كليات المجتمع، وكذلك إلى وجود أثر ذي دلالة للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، رغم أن تحليل الانحدار دل على أن هذه الدلالة لا تعد مؤشراً فعالاً قوياً على رضا أصحاب العمل.

3. دراسة (جويديب Joydeep، 2001) بعنوان: **دور التعليم التقني بفرجينيا في تكوين رأس المال البشري**، هدفت الدراسة إلى قياس العوائد من المرحلة الجامعية الأولى وبشكل خاص التعليم التقني، حيث قام الباحث بدراسة اتجاهات التعليم العالي في فرجينيا وبعض النماذج النظرية لدراسة الاستثمار التربوي، ومن ثم التوصل إلى نموذج عملي لدراسة الاستثمار من التعليم الجامعي، وبناءً على هذا النموذج تم التوصل إلى أن التعليم التقني في فرجينيا يزيد من العوائد للخريجين، ويقود إلى عوائد مختلفة للخريجين وأسرهم ومجتمعهم. وقدمت الدراسة توصيات لصانعي القرار في التعليم التقني تساعدهم في إقامة علاقات مهمة مع المجتمع، وتجعلهم قادرين بشكل كبير على تقديم مبررات أكثر وضوحاً وقبولاً من أجل كسب دعم أكبر للتعليم العالي.

4. **دراسة (ايرول Errol، 2001) بعنوان: التغيرات الواجب إحداثها في التعليم التقني من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية في ترينداد وتوباجو (Trinidad and Tobago)**، هدفت الدراسة إلى تحديد التغيرات الواجب إحداثها في التعليم التقني لتحسين التنمية الاقتصادية في (ترينداد وتوباجو) لعدة سنوات مقبلة، ولتحقيق ذلك التقى الباحث مجموعة من الخبراء في مجال التنمية الدولية والاقتصاد والأعمال والإدارة والقوى العاملة والتصنيع وإدارة الخدمات والتربية، حيث تم سؤالهم حول المقترحات لتحديث التعليم التقني، ومن خلال إجاباتهم تم التوصل إلى (60) فقرة، تم تطبيقها مرة أخرى على الخبراء لترتيب الأهمية في هذه المقترحات.

وتوصل الباحث إلى ترتيب للتغيرات المقترحة، وقد حصلت التغيرات في محور (جودة التعليم التقني) على الأولوية الأولى، فـ (برامج التعليم التقني)، فـ (تلبية احتياجات الطلبة)، فـ (التنمية المهنية للعاملين). كذلك توصل الباحث إلى أن هذه المحاور حصلت على توافق حقيقي بنسبة (0.8)، وتوافق حقيقي مركب بنسبة (0.89) عند مستوى دلالة (α=0.05).

5. **دراسة (روبين Robin، 2001) بعنوان: الوعود والمشكلات والتوقعات: كليات مجتمع غرب فرجينيا والتنمية الاقتصادية**، هدفت الدراسة إلى تحديد الإجراءات التي قامت بها (11) كلية تقنية في غرب فرجينيا لتطبيق مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم (547) من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية، وقد حدد الباحث (11) عاملاً للتعريف بالتنمية الاقتصادية، من خلال تحليل التقارير السنوية للكليات التقنية من (1990 -1999) والمقابلات مع الإدارة في هذه الكليات، والعوامل هي: ماهية التنمية الاقتصادية، ومهمة الكلية تجاه التنمية الاقتصادية، ومدى فهم الإدارة للموارد واستثمارها، ومدى فهم الإدارة لاحتياجات المنطقة، ودور الإدارة في تطوير القوى العاملة، ومدى فهم الإدارة للقوانين والتشريعات، والهيئة العاملة في المؤسسة، وتاريخ التنمية الاقتصادية، والانفتاحية في التدريس، والدعم من الجامعات، ودور المؤسسات الموظفة للخريجين. وتوصل الباحث إلى ثلاثة أنماط للاستجابة إلى التنمية الاقتصادية وهي: فعّالة، ومحايدة، وسلبية، وأوصى الباحث بضرورة تقييم نجاح المؤسسة في استخدام العوامل السابقة وعوامل أخرى، ودور إدارة الكليات في ذلك.

6. **دراسة (حمد، 2000) بعنوان: الكفاءة الخارجية للتعليم التقني في محافظات غزة**، هدفت الدراسة إلى التعرف على الكفاءة الخارجية للتعليم التقني في محافظات غزة، وقد اعتمد

الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستعيناً باستبانتين موجهتين لعينة من خريجي الكليات بمحافظات غزة (205) خريجاً، و(35) مسؤولاً مباشراً في المؤسسات الموظفة للخريجين. وتوصل الباحث إلى أن الكفاءة الكمية بلغت (65.4%)، وأن نسبة البطالة بلغت (34.6%)، وقد احتل محور "الاتجاهات" الترتيب الأول من وجهتي نظر أصحاب العمل والخريجين، ثم "المهارات الأدائية"، ثم محور "المعارف والقدرات". وقد أوصى الباحث بضرورة تطوير المدرسين والمدربين والإدارة، وفتح تخصصات تلبي احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

7. **دراسة (أبو جراد، 2000) بعنوان: دراسة تحليلية للكفاية الداخلية للتعليم التقني في فلسطين**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم التقني في فلسطين وتقدير الكفاية الداخلية لكليات فلسطين التقنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستعيناً باستبانتين للطلبة والهيئة التدريسية، وكذلك قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في التعليم التقني. وتوصل الباحث إلى أن هناك قصوراً ونقصاً في عناصر الكفاية الداخلية الكمية والنوعية له، ويؤثر ذلك سلباً على مخرجات التعليم التقني في فلسطين. واقترح الباحث تصوراً مستقبلياً للتعليم التقني يرتكز على الأبعاد: الأهداف، والهيكل التنظيمي، والعناصر التعليمية، والعناصر البشرية، والعناصر المادية.
8. **دراسة (العصار، 1999) بعنوان: تطوير مراكز التدريب المهني في ضوء بعض متطلبات التنمية لدولة فلسطين**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظام التدريب المهني في محافظات غزة، والمشكلات التي يواجهها هذا النظام، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مستعيناً باستبانات موجهة للطلبة والمدربين. وتوصلت الدراسة إلى أن قادة العمل المهني يوافقون على أهمية الأخذ بالتخطيط العلمي في عملية التدريب، وأهمية تطبيق قواعد السلامة في مكان العمل، وأبرزت الدراسة مشكلات تعاني منها هذه المراكز مثل: نقص التمويل، والمعدات، ووسائل التدريب، وجمود المناهج، والنظرة السلبية للمجتمع تجاه التدريب المهني وقلة فرص العمل للخريجين.
9. **دراسة (الرشيد والعبادي، 1994) بعنوان: الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج العربية ومدى ارتباطها بخطط التنمية وبرامجها**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الخريجين في سوق العمل ومدى ارتباط وظائفهم بتخصصاتهم، من أجل تحسين الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، مستعيناً بأداة الاستبانة الموجهة إلى الهيئة التدريسية والخريجين وأصحاب العمل. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك

نمواً في نسبة الخريجين الجامعيين بدول الخليج العربي، ولكنها زيادة غير متوازنة مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى أنها غير متكافئة بين العلوم النظرية والتطبيقية، وأظهرت نتائج الدراسة أن بعض الخريجين يزاولون أعمالاً وظيفية لا تتلاءم مع تخصصاتهم مما يؤثر سلباً على التنمية الشاملة. لذلك أوصت الدراسة بضرورة مساهمة الجامعات في تدريب الخريجين في مجال تخصصهم، وتشجيع الجامعات لمراكز وكليات التعليم التقني، وضرورة ربط التعليم الجامعي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

10. **دراسة (المسودي والقيق،1990) بعنوان: واقع التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم التقني والمهني وعناصره ومكوناته ومشكلاته في الضفة الغربية وغزة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي مستعيناً بأداة المقابلة والملاحظة للوقوف على أوضاع كل مؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود مشكلات عديدة تعاني منها هذه المؤسسات، وأهمها وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التعسفية القمعية، وكذلك مشكلة تعدد الجهات المشرفة على المؤسسات واختلاف المناهج والسياسات الداخلية، وتدني التأهيل للكوادر البشرية، وضعف الطلبة الملتحقين بهذه المؤسسات. وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتكامل بين المؤسسات والمراكز، والاهتمام الأكبر بتوفير الموارد البشرية لإنجاح العمل فيها، وضرورة مناسبة تخصصات المؤسسات لاحتياجات المجتمع بشكل مستمر.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة، يمكن ملاحظة ما يلي:

- فصلت أغلب الدراسات في أهدافها الجانب الكمي عن الجانب النوعي في التعليم التقني، وكذلك فصلت جانب الكفاءة الداخلية عن جانب الكفاءة الخارجية، إلا أن الدراسة الحالية حاولت أن تدمج هذه الأهداف بهدف شمولي وأوسع يتضمن أبعاداً مختلفة.
- انتقت معظم الدراسات المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على أدوات الاستبانة أو المقابلة، وجزء منها اعتمد على تحليل المحتوى.
- بينت العديد من الدراسات عن وجود ثغرات ومشكلات يعاني منها التعليم التقني في فلسطين، منها ما يتعلق بالكفاءة الداخلية وما يتضمنه التعليم التقني من عناصر ومكونات، وأخرى تتعلق بالكفاءة الخارجية وبالتركيز على سوء علاقة التعليم التقني بسوق العمل.

- توجد فجوة واضحة بين الدول العربية والأجنبية فيما يخص التقدم بالتعليم التقني، ومحاولات تطويره لكي يخدم التنمية الشاملة في المجتمع.
- أوصت معظم الدراسات السابقة بضرورة تطوير التعليم التقني من جميع جوانبه الكمية والنوعية، ومحاولة ربطه بسوق العمل بشكل مستمر، كذلك ضرورة الاهتمام بعمليات التدريب والتدريس في التعليم التقني.
- وأفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء فكرة الدراسة، حيث وجد الباحث أن التعليم التقني في فلسطين بعيدٌ عن متطلبات التنمية، وكذلك أفاد الباحث من التصورات الحديثة في الدول المتقدمة لتطوير التعليم التقني وربطه باحتياجات التنمية، وأفاد الباحث من الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة، بحيث أصبحت الدراسة الحالية ما هي إلا امتداد طبعّي ومكمل للدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية.

الإطار النظري:

إن السمة الرئيسية للعصر الذي نعيشه اليوم، هي تفجر المعرفة بالشكل الذي ينعكس على جميع مجالات الحياة، ويؤثر في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، ووطننا الفلسطيني الذي نعيشه اليوم يمر بمرحلة صعبة، فهو بين الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التعسفية القمعية، وبين عملية بناء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة، وتعد عملية إعادة البناء والتنمية الاقتصادية أمراً ضرورياً لبناء كيان فلسطيني حديث وديموقراطي، وقد دارت الاجتهادات حول أسبقية العمل السياسي أو الجهادي على العمل التنموي، وتوسيع المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه، إلا أن هذه الاجتهادات استقرت حول ضرورة السير في عدة اتجاهات في نفس الوقت دون تعارض في العمل السياسي والجهادي والتنموي والتربوي.

مفهوم التعليم التقني: يعد التعليم التقني العماد الأساسي والرئيسي للوصول إلى التنمية الشاملة، لذلك حظي هذا التعليم بما يستحقه في العقود السابقة، وبدأت كل دولة تحاول أن تلائم هذا النوع من التعليم مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وعقدت المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، التي أوصت بضرورة الاهتمام بتطوير التعليم التقني لما له من عوائد وفوائد قيمة.

ويعرف (عبد الرحيم العبد) التعليم التقني بأنه: ذلك النمط من التعليم العالي النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنية، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية

نظامية لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية، لإعداد قوى عاملة في مختلف الاختصاصات الصناعية والإدارية وغيرها". (العبد: 2001: 65).

وتقوم فلسفة التعليم التقني على الإسهام في تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته ومتطلباته، ورفده بالكفاءات والمهارات القادرة على الإنتاج والعطاء، وذلك من خلال العمل على توفير البنية الدراسية التعليمية، وتجديدها باستمرار مع توفير الأطر والكوادر البشرية العلمية المتخصصة لعمليات التدريس والتدريب، كما تسعى إلى توفير الخبرات العلمية التطبيقية للطلبة، وتهيئة فرص التدريس والتعلم أمام الأجيال المتلاحقة، وإعدادها إعداداً مهنياً وأكاديمياً.(أبو كاشف: 1999: 86).

واقع التعليم التقني في فلسطين: مدخل مفهوم التعليم التقني إلى فلسطين في بداية السبعينات من القرن العشرين، حيث تطورت دور ومعاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع، يدرس فيها الطلاب لمدة سنتين، وبعد إنشاء مجلس التعليم العالي الفلسطيني، ومع بداية العقد الثامن من القرن العشرين ونتيجة للتطور التكنولوجي والعلمي الذي أحدث تغييرات سريعة في وسائل الإنتاج، وخاصةً بعد ظهور العديد من المشاريع الصناعية في الضفة الغربية، فقد قام مجلس التعليم العالي الفلسطيني باعتماد التغييرات التي اُعتمدت في الأردن، حيث تم تحويل كليات المجتمع إلى كليات تقنية، تقدم برامج دراسية متنوعة ولمدة سنتين دراسيتين بعد الثانوية العامة لإعداد الفنيين.(أبو جراد: 2000: 76).

ودأبت وزارة التعليم العالي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية على دراسة الأنظمة والقوانين والتعليمات والخطط الدراسية وتحديث بعضها وإصدارها في صورتها المعتمدة حالياً، فزادت عدد الكليات حتى وصلت إلى (14) كلية تقنية في عام 2003م، منها الحكومية التي تتبع وزارة التعليم العالي بشكل مباشر، ومنها العامة التي تتبع مؤسسات أهلية، ومنها التابع لوكالة الغوث، ومنها الخاصة التابعة لملكية بعض المستثمرين. وتضم الكليات التقنية في محافظات قطاع غزة حوالي (4500) طالب وطالبةً، بالإضافة إلى (10) كليات مجتمع لا يوجد فيها صبغة العلوم التقنية حتى الآن، والجدول رقم (1) يعطى نبذة عنها.(وزارة التربية والتعليم العالي: 2003،6).

جدول رقم (1)

الكليات التقنية - نشأتها وجهة الإشراف عليها وموقعها في الضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة

اسم الكلية	سنة التأسيس	جهة الإشراف	الموقع
فلسطين التقنية طولكرم "خضوري"	1960	حكومية	طولكرم
كلية فلسطين التقنية – رام الله للبنات	1952	حكومية	رام الله
كلية الخليل للتمريض	1970	خاصة	الخليل
كلية الروضة للعلوم المهنية	1970	خاصة	نابلس
كلية المهن التطبيقية/ بوليتكنيك فلسطين	1978	عامة	الخليل
كلية العلوم والتكنولوجيا – خانيونس	1990	حكومية	خانيونس
كلية فلسطين التقنية – العروب	1995	حكومية	الخليل
كلية الدراسات المتوسطة – جامعة الأزهر	1996	عامة	غزة
كلية فلسطين التقنية – دير البلح	1996	حكومية	دير البلح
كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية – الجامعة الإسلامية	1998	عامة	غزة
كلية تكنولوجيا المعلومات	1999	خاصة	رفح
كلية هشام حجاوي التكنولوجية	2001	عامة	نابلس
كلية تدريب وكالة الغوث	1998	وكالة الغوث	غزة
كلية فلسطين للتمريض	1996	حكومية	غزة

(وزارة التربية والتعليم العالي: 2003: 6).

وقد جاء الاهتمام المتزايد بالكليات التقنية نتيجة زيادة نسبة البطالة من الخريجين الجامعيين، وكذلك نتيجة التحولات الهامة التي شهدها المجتمع الفلسطيني، والتي أفرزت خططاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت الحاجة فيها إلى أطر فنية وتقنية تقع عليها مسؤولية التشغيل والإنتاج والصيانة في قطاعات الإنتاج والخدمة المختلفة.(حمدان: 2000: 66).

ولقد تزايد عدد التخصصات في التعليم التقني في العشر سنوات الماضية لكي تواكب الكليات التقنية الفلسطينية التطور التكنولوجي، حيث تتضمن الكليات (8) برامج تعليمية تقنية، وكل برنامج من هذه البرامج يضم مجموعة من التخصصات، وهذه البرامج هي: برنامج المهن الهندسية (14 تخصصاً)، برنامج المهن الزراعية (تخصصان)، برنامج المهن الطبية المساعدة (4تخصصات)، برنامج الأعمال الإدارية والمالية (3 تخصصات)، برنامج الحاسوب (تخصصان)، برنامج الفندقة (تخصصان)، برنامج الفنون التطبيقية (4 تخصصات)، برنامج خدمات الحركة الجوية (تخصص واحد). (وزارة التربية والتعليم العالي: 2003: 44 -50).

ومن الملاحظ هنا أن عدد ونوع هذه التخصصات مازال محدوداً، فالمجتمع الفلسطيني ما زال متعطشاً للعديد من التخصصات التقنية لمواكبة التغيرات السريعة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

علاقة التعليم التقني بالتنمية الاقتصادية: إن فكرة "رأس المال البشري" كانت ولا تزال مثار جدل ونقاش كبيرين، ولا سيما عند مقارنة عوائد "رأس المال البشري" بعوائد "رأس المال المادي"، ويرجع مفهوم "رأس المال البشري" إلى حقيقة أن الإنسان يستثمر نفسه من خلال التعليم والتدريب ونشاطات أخرى تزيد من الدخل المستقبلي بوساطة زيادة مؤهلاتهم ومكتسباتهم طوال الحياة، وهذا ما أكده العديد من الاقتصاديين التقليديين مثل: (آدم سميث Adam Smith)، حيث توصل إلى أن التعليم يساعد في زيادة الطاقة الإنتاجية للعاملين، وفي عام 1960م، قام عالم الاقتصاد الأمريكي (ثيودور شولتز Theodore Shultz)، بتحليل الإنفاق على التعليم كشكل من الاستثمار، ومن ثم جاء (بيكر Gary Becker) لكي يطور نظرية تكوين رأس المال البشري، محللاً معدل العائد الاستثماري للتعليم والتدريب، ومنذ ذلك الوقت سيطر "مفهوم رأس المال البشري" على اقتصاديات التعليم وتحليل سوق العمل وتحليل النمو الاقتصادي. (Psacharopoulos: 1987: 21-23).

وإن تأكيد أهمية الاستثمار البشري في عمليات التنمية الاقتصادية، أدى لوجود العديد من العوامل والدراسات المؤكدة لجهود التنمية في بعض البلدان، وهذا نفى ما كان معهوداً بأن القدرة الأوتوماتيكية والآلية للاستثمارات الرأسمالية هي الوحيدة التي تعمل على إحداث التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي.(نجار: 1988: 117) واتضحت أهمية الاستثمار البشري في

التنمية في دول اليابان والدنمارك التي تفتقد الثروات الطبيعية مستعوضةً بالنظام التعليمي لإعداد قوى عاملة مستنيرة وراغبة في التنمية.

وإن الحقيقة القائلة بأن الكليات التقنية لها دورٌ مهمٌ في التنمية الاقتصادية هي حقيقة واضحة وملموسة في كل من البلدان النامية والصناعية، وإن عملية بناء نظام تعليمي تقني ليستجيب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد بدأت منذ (200) سنة أو أكثر، أو منذ نشأة الثورة الصناعية، رغم ذلك فقد أكد الاقتصاديان (ليفي ومورنان Murnane and Levy) في عام 1960، بأنه خلال العشرين سنة السابقة تطورت المهارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية بشكل كبير، ولكن المهارات المتعلمة في الكثير من الجامعات ما زالت ذات مستوى ضعيف، ورغم ذلك فإن توليد تكنولوجيات متقدمة وانتشار ظاهرة العولمة قد غيّر معادلة الطلب على القوى العاملة في كل من الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية.(Murnane and Levy: 1996: 3).

وهذا ما لخّصه (حداد Haddad) بأنه بدون إكساب الأفراد المهارات والمعارف الحديثة ومهارات العمل المتطورة، فإن الأفراد سيبقون على هامش المجتمع، ولا يُستفاد منهم في التنمية الاقتصادية.(Errol: 2001: 31) وقد أكد ذلك (جولبيرجر وكازس Golberger and Kazas، 1996) بأن التنمية الاقتصادية في أي بلد تعتمد وبشكل متزايد على الموارد البشرية، وأن العمال هم بحاجة إلى مهارات ومعارف تجعلهم قادرين على التكيف مع التغيرات في التكنولوجيا ومهارات العمل ذات الصلة.(Errol: 2001: 33).

واقترح (ليفي ومورنان Murnane and Levy) نوعاً جديداً من المهارات المطلوبة للدخول في سوق العمل العالمي، تلخصت هذه المهارات في نوعين هما: مهارات أساسية وفنية، (Hard and Soft Skills)، فالمهارات الأساسية تضمنت "أساسيات الرياضيات - وحل المشكلات - والقدرة على القراءة"، أما المهارات الفنية، فتضمنت "القدرة على العمل في مجموعات والقدرة على التفاعل اللفظي الفعّال". لذلك فالمهارات والكفايات اللازمة لتلبية التحديات في التعليم التقني لا تتحقق من خلال أشكال تقليدية لأنظمة ومناهج التعليم التقني الحالية. (Murnane,R. and Levy F.: 1996: 5).

وبالرجوع إلى المنهج المتعدد الأبعاد لـ (باسو Basu) نرى أن التعليم التقني إذا ما أراد أن يحقق أهدافه في التنمية الاقتصادية فعليه أن يطور: (1) منهاجاً مرناً ومتنوعاً يتضمن برامج تدريب مهارات نوعية، (2) علاقات متبادلة أثناء التدريب بين الصناعة والتعليم والتجارة والقطاع الخاص، (3) أن تطور تعلماً مرناً على مدى بعيد يؤهل المهنيين لتلبية المطالب العليا

المختلفة للمهنة، (4) المعرفة بالتكنولوجيا الحديثة وخاصةً الكمبيوتر، (5) مهارات اتصال متعددة الأشكال واللغات، (6) تطبيق أفضل لأخلاقيات العمل والعمل الجماعي والقيم الإنسانية وإدارة الوقت والحرص والمحافظة على البيئة...(Basu: 1999: 23).

أي أن المشكلة الأكثر صعوبةً في التعليم التقني في الدول النامية تتمحور حول تحسين جودة التعليم التقني، وربطه بالتطورات التكنولوجية الفائقة، ومدى قدرة النظام التعليمي على التنوع والاختلاف، والنجاح في دمج عناصر القطاع العام بالقطاع الخاص، ولا سيما في عملية التمويل لهذا النظام، ومدى قدرة التربويين على إدخال أنواع جديدة من تكنولوجيا المعلومات والعلوم الرياضية الحديثة، وتدعيم الروابط الحسنة بين الكليات التقنية وقطاع التجارة والصناعة والأعمال والخدمات، ومدى المرونة في برامج التعليم التقني، بحيث تجعله قادراً على التكيف مع الظروف والمتغيرات الخارجية على المدى الطويل، من خلال تخريج قوى عاملة لديها مهارات متنوعة وعالية المستوى، تمكنها من العمل في أكثر من مجال حسب ما يتطلبه السوق.

وعلى العكس من ذلك، فإن الدول المتقدمة صناعياً استطاعت أن تدخل في نظام العولمة الجديد، من خلال البحث عن استراتيجيات لملائمة التنمية الاقتصادية للمنافسة العالمية، وقد توجهوا إلى نظمهم التعليمية، وبشكل خاص التعليم التقني لطلب المساعدة في تخريج قوى عاملة لديها مهارات متنوعة. فصانعو القرار بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن العشرين أصبحوا متأكدين لأهمية العلاقة بين التعليم التقني والتنمية الاقتصادية، محاولين أن يجعلوا شكل هذه العلاقة مختلف من ولاية إلى أخرى حسب ظروفها وإمكانياتها (Errol: 2001: 35).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ذكرت الدراسات بأن برامج التعليم التقني خفضت من نسب الفشل في إدارة المشاريع، ورفعت من نسبة الدخل لدى الشباب المتأخرين (الضعاف)، وزودت الأفراد غير المهرة بالمهارات الإنتاجية (Errol: 2001: 32).

وهذا ما طالب به المدير العام لليونسكو (فدريكو ماجور Federico Major) في المؤتمر الدولي الثاني للتعليم التقني في أبريل (1999) في سيؤول بكوريا الجنوبية، حيث أكد على ضرورة أن تلتحق الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بجهود اليونسكو في تحديد الالتزام بالتعليم التقني وعدّه شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية (UNESCO:1999:72-80) .

وللبحث عن كيفية جعل التعليم التقني أكثر فاعلية، اختبر (ميدلتون Middleton) مجموعة من الاستراتيجيات، مستهدياً بدراسات البنك الدولي، واقترح خمس استراتيجيات تتناسب

مع الدول النامية لاستخدامها في بناء التعليم التقني لكي تتحقق التنمية الاقتصادية، والاستراتيجيات هي: (1) مراعاة الظروف الاقتصادية ومستوى التطور المؤسسي لكل دولة، (2) تدعيم التعليم الثانوي كمرحلة أساسية لبناء مهارات لازمة للعمل والإنتاج، (3) تشجيع دور القطاع الخاص في عملية التدريب، (4) تنوع مصادر التمويل من قبل أصحاب العمل والمؤسسات الموظفة، (5) وضع استراتيجيات لتحسين تأثير التدريب على دخل الفقراء.(Middleton: 1991: 8).

نستنتج مما سبق، أن الوضع الاقتصادي السيئ للدول النامية ساهم في تدني نسب التوظيف للطلبة الذين أكملوا برامج التعليم التقني، فالتحدي الأكبر والحقيقي للدول النامية هو إصلاح النظام التعليمي التقني وربطه بالحاجات والاتجاهات التنموية الاقتصادية المستقبلية والحالية.

إجراءات الدراسة الميدانية:

أولاً: مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات التقنية الثلاث (كلية العلوم والتكنولوجيا بخان يونس، وكلية فلسطين التقنية بدير البلح، وكلية تدريب وكالة الغوث بغزة)، والبالغ عددهم (131) عضواً في العام الدراسي 2003 -2004م، كما هو موضح في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة في الكليات الثلاث، حسب متغير المؤهل العلمي للعام الدراسي 2002 -2003م

الكلية	المؤهل العلمي			المجموع
	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة	
كلية العلوم والتكنولوجيا	41	12	6	59
كلية فلسطين التقنية	32	10	2	44
كلية تدريب وكالة الغوث	25	3	-	28
المجموع	98	25	8	131

ثانياً: عينة الدراسة:

تألفت عينة الدراسة من (112) عضواً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وهم يشكلون نسبة (85%) من المجتمع الأصلي.

ثالثاً: أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من (45) فقرة، موزعة على ستة مجالات رئيسة هي: التخطيط للتعليم التقني، والبرامج والتطـــوير المؤســـسي، والإنتاجيـــة، والروابط والعلاقات، والقيم وأخلاقيات العمل، وتدريب مهارات الطلبة.

رابعاً: خطوات بناء الاستبانة:

تم الإطلاع على الأدبيات التربوية من كتب ورسائل جامعية وأبحاث متخصصة، والإفادة من استبانات بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن ثم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، والأخذ بملاحظاتهم، حتى أخرجت الاستبانة بصورتها النهائية من أجل التطبيق.

خامساً: صدق الاستبانة وثباتها:

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين وهما:صدق المحكمين وصدق الاتساق البنائي، وكذلك تم احتساب معامل ثبات الاستبانة بالاعتماد على معادلة " ألفا كرونباخ " والتي تحدد مدى استقرار استجابة المفحوص على مفردات الاستبانة، وقد كانت النتيجة أن معامل الثبات يساوي (0.91) ، وهذا يظهر أن معامل الثبات للاستبانة قوي وكاف للبحث.

سادساً: المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS)، معتمداً سلم التقدير الثلاثي بالأرقام من 1-3، وقام الباحث باستخدام المعالجات الإحصائية مثل: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي واختبار (شافيه).

وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة التي تقيس مستوى الأداء في كل مجال، فقد اعتمد الباحث المحك التالي: (أنه إذا نقص متوسط الاستجابات عن (1.8)، أو نسبة مئوية (60%)، فيعد الأداء في هذه الحالة يمثل مشكلة)، مع العلم بأن هذه النسبة هي مستوى افتراضي تستخدمه المؤسسات التعليمية الفلسطينية للحكم على الأداء الأكاديمي والإداري فيها، كذلك استخدم (الأغا، 1997) هذا المحك في دراسته حول التعليم التقني، حيث وضع سلم للأوزان المقترح لنظام تقويم الأداء في المعاهد والكليات التقنية. (الأغا والأغا: 1997: 89).

سابعاً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

(1) النتائج المتعلقة بالمشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في التنمية الاقتصادية

قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي الإجمالي لاستجابات العينة على جميع فقرات الاستبانة، واستخراج المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة على كل مجال وفقراته، ومن ثم ترتيب هذه المتوسطات تنازلياً، وقد لخّص الباحث هذه النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

المتوسط الإجمالي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لاستجابات العينة على الاستبانة ككل

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1 - التخطيط للتعليم التقني	1.71	0.28	%57
2 - البرامج والتطوير المؤسسي	1.96	0.29	%65.3
3 - الإنتاجية	1.66	0.35	%55.3
4 - الروابط والعلاقات	1.69	0.23	%56.3
5 - القيم وأخلاقيات العمل	2.13	0.36	%71
6 - تدريب مهارات الطلبة	2.01	0.27	%67
الاستبانة ككل	1.71	0.28	%57

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) أن النسبة المئوية للاستجابات ككل تساوي (57%)، وهي تدل على وجود مشكلة عامة تواجه الكليات التقنية للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك النسب المئوية للمجالات: (التخطيط للتعليم التقني - الإنتاجية - الروابط والعلاقات) أقل من (60%)، في حين أن النسب المئوية للمجالات: (البرامج والتطوير المؤسسي - القيم وأخلاقيات العمل - تدريب مهارات الطلبة) أعلى من النسبة الافتراضية (60%).

وللكشف عما إذا كانت هذه النسب المئوية تزيد أو تقل عن 60% كمستوى افتراضي مقبول تربوياً، فقد تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة، والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي للاستجابات في كل مجال والمعدل الافتراضي 60%

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي المفترض	الفرق بين المتوسطات	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
التخطيط للتعليم التقني	112	1.71	1.8	0.09-	0.28	3.3-	غير دالة
الإنتاجية	112	1.96	1.8	0.16	0.29	5.6	دالة
الروابط والعلاقات	112	1.66	1.8	0.14-	0.35	4.1-	غير دالة
البرامج والتطوير المؤسسي	112	1.69	1.8	0.11-	0.23	5.1-	غير دالة
القيم وأخلاقيات العمل	112	2.13	1.8	0.33	0.36	9.7	دالة
تدريب مهارات الطلبة	112	2.01	1.8	0.21	0.27	8.3	دالة
الاستبانة ككل	112	1.71	1.8	0.09-	0.28	3.3-	غير دالة

*تبدأ حدود الدلالة عند مستوى $\alpha=0.05$ ، ودرجات حرية (111) عند القيمة (2.62).

ويلاحظ من الجدول (4) ما يلي:

- إن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة بشكل عام أصغر من قيمة المعدل الافتراضي ذي القيمة (1.8)، كما أن قيمة "ت" المحسوبة (-3.3) أصغر من قيمة "ت" الجدولية (-2.62)، مما يعني أن مستوى الأداء بشكل عام يقل عن المعدل الافتراضي60%، بمعني وجود مشكلة عامة.

- إن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة على فقرات المجال الأول (التخطيط) أصغر من قيمة المعدل الافتراضي، كما أن قيمة "ت" المحسوبة (-3.3) وهي أصغر من قيمة "ت" الجدولية (-2.62)، مما يعني أن مستوى الأداء يقل 60%، أي أنه توجد مشكلة تتعلق بهذا المجال.
- إن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة على فقرات المجال الثاني (الإنتاجية)أكبر من قيمة المعدل الافتراضي، وقيمة "ت" المحسوبة (5.6) أكبر من قيمة "ت" الجدولية (2.62)، مما يعني أن مستوى الأداء في هذا المجال يزيد عن المعدل 60%، أي لا توجد مشكلة تتعلق بهذا المجال.
- إن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة على فقرات المجال الثالث (الروابط والعلاقات) أصغر من قيمة المعدل الافتراضي، كما أن قيمة "ت" المحسوبة (-4.1) أصغر من قيمة "ت" الجدولية (-2.62)، مما يعني أن مستوى الأداء في هذا المجال يقل عن المعدل الافتراضي والذي يساوي 60%، ما يعني وجود مشكلة تتعلق بهذا المجال.
- إن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة على فقرات المجال الرابع (البرامج والتطوير المؤسسي) أصغر من قيمة المعدل الافتراضي، كما أن قيمة "ت" المحسوبة (-5.1) وهي أصغر من قيمة "ت" الجدولية (-2.62)، مما يعني أن مستوى الأداء في هذا المجال يقل عن المعدل الافتراضي، والذي يساوي 60%، مما يعني وجود مشكلة تتعلق بهذا المجال.
- إن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة على فقرات المجال الخامس (القيم وأخلاقيات العمل) أكبر من قيمة المعدل الافتراضي، كما أن قيمة "ت" المحسوبة (9.7) وهي أكبر من قيمة "ت" الجدولية (2.62)، مما يعني أن مستوى الأداء في هذا المجال يزيد عن المعدل الافتراضي والذي يساوي 60%، أي أنه لا توجد مشكلة تتعلق بهذا المجال.
- إن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة على فقرات المجال السادس (تدريب مهارات الطلبة) أكبر من قيمة المعدل الافتراضي، كما أن قيمة "ت" المحسوبة (8.3)، وهي أكبر من قيمة "ت" الجدولية (2.62)، مما يعني أن مستوى الأداء في هذا المجال يزيد عن المعدل الافتراضي والذي يساوي 60%، أي أنه لا توجد مشكلة تتعلق بهذا المجال.
- ويرجع الباحث هذه النتائج إلى عدة عوامل منها:
- عانت الكليات التقنية كغيرها من المؤسسات الفلسطينية طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي من القهر وعدم الاستقرار المادي والمعنوي، نتيجةً لذلك يمكن التصديق بوجود مشكلة عامة في أداء الكليات في توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

- غياب فلسفة واضحة للتعليم العالي الفلسطيني تنبع منها سياسات واضحة بشأن تطوير الكليات التقنية، غيّب آليات العمل الرافعة للتخلص من المشكلات.
- تعاني الكليات التقنية الحكومية من قصور في الميزانيات، ومن القيود التي تفرضها الوزارة عليها عند عملية شراء الأجهزة والمعدات أو عمليات التطوير للهيئة التدريسية، رغم وجود فارق في دعم هذه الكليات بين فترة الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- النظرة السلبية من المجتمع تجاه التعليم التقني، وعده تعليماً خاصاً لفئة الطلبة من ذوي المعدلات المنخفضة، يقلل من ثقة المؤسسات الاقتصادية بالكليات التقنية.
- غياب التحديث في التخصصات والبرامج التقنية بما يتناسب مع سوق العمل الفلسطيني والعربي والعالمي، فالتخصصات مكررة من كلية إلى أخرى منذ فترة تأسيسها.
- وظهرت مشكلة في مجال التخطيط للتعليم التقني، قد ترجع لعدم قدرة المسؤولين على التخطيط في ظل الظروف المتقلبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني اليوم، فمعظم الخطط قصيرة المدى وإجرائية تخلو من التفكير الاستراتيجي، وقد يكون السبب هنا كذلك لعدم امتلاكهم مهارات وكفايات التخطيط الفعالة، وإن كانت هناك بعض الخطط المبعثرة فهي تخلو من التفحص الدقيق والواضح لفلسفة واحتياجات المجتمع الفلسطيني.
- ولم تظهر مشكلة في مجال البرامج والتطوير المؤسسي، قد يكون راجعاً إلى توافر القاعات الدراسية والمشاغل والمختبرات مع ضعف إقبال الطلبة على الكليات التقنية، وكذلك توجد حرية للمدرس في عملية وضع المنهاج وتغييره في إطار الوصف المكتوب للمقرر، وكذلك يمكن القول: إن البرامج تتناسب مع كلا الجنسين، فهناك تخصصات تتناسب مع طبيعة المرأة مثل: إدارة وأتمتة المكاتب والسكرتارية والمختبرات الطبية والصيدلة والبرمجيات والتصميم الداخلي.
- وقد كان مستوى الإنتاجية ضعيفاً لعوامل منها: ضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة حجم البطالة بشكل عالٍ جداً، ومحدودية سوق العمل لدى الفلسطينيين، والاتجاهات الاجتماعية السلبية السائدة في المجتمع كالواسطة والمحسوبية...، وعدم اهتمام الوزارات الموظفة بمعايير جودة العمل العالمية، وعدم تحديث الكليات لتخصصاتها بشكل يتناسب مع سوق العمل الخارجي.
- وقد ظهرت مشكلة في جانب العلاقات التي تقيمها الكليات مع المجتمع الخارجي، لعدم التأهيل الجيد للمسئولين عن هذه الكليات، وعدم رعاية اللجان والجمعيات التي ترعى الخريجين،

بالإضافة إلى انعدام الثقة لدى المؤسسات والمصانع والشركات بما يمكن أن تقدمه الكليات الفلسطينية لتحسين منتجاتها.

- عدم ظهور مشكلة في مجال القيم وأخلاقيات العمل، قد يرجع إلى أن طبيعة التعليم التقني نفسه تعوّد الطالب على احترام القيم الجيدة، وإن العادات العربية والتقاليد الإسلامية في المجتمع الفلسطيني تنعكس بدورها على سلوك الطلبة، إلى جانب توافر الجانب القانوني الخاص بالطلبة، كذلك إن فترة النضال الفلسطيني، عوّدت الطلبة على تحمل المسؤولية والانتماء للوطن.
- ولم تظهر مشكلة في مجال تدريب مهارات الطلبة لوجود نظام ثابت في عملية تدريب الطلبة في الميدان، وكذلك مطلوب من الطالب أن يقوم بإجراء مشروع تخرج يستطيع الطالب فيه أن يحلل ويكتشف ويطلق طاقاته...، وكذلك أصبح مساق (الحاسب الآلي) معمماً في جميع الخطط الدراسية.
- (2) النتائج المتعلقة بأثر متغير الكلية على مستوى المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في التنمية الاقتصادية

جدول رقم (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق بين متوسط الاستجابات تبعاً لمتغير الكلية

المجال	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التخطيط للتعليم التقني	بين المجموعات	2	4.9	2.2	52.9	دالة
	داخل المجموعات	109	4.5	0.004		
	المجموع	111	8.9			
الإنتاجية	بين المجموعات	2	2.9	1.4	23.2	دالة
	داخل المجموعات	109	6.8	0.006		
	المجموع	111	9.7			
الروابط والعلاقات	بين المجموعات	2	9.3	4.6	99.8	دالة
	داخل المجموعات	109	5.1	0.005		
	المجموع	111	14.7			

البـــــــــرامج والتطـــــــوير المؤسسي	بين المجموعات	2	0.34	0.17	3.2	دالة
	داخل المجموعات	109	5.7	0.005		
	المجموع	111	6.1			
القيم وأخلاقيات العمل	بين المجموعات	2	6.1	3.1	39.7	دالة
	داخل المجموعات	109	8.4	0.008		
	المجموع	111	14.4			
تدريب مهارات الطلبة	بين المجموعات	2	0.72	0.36	5.3	دالة
	داخل المجموعات	109	7.3	0.007		
	المجموع	111	8.1			
الاستبانة ككل	بين المجموعات	2	4.4	2.2	52.9	دالة
	داخل المجموعات	109	4.5	0.004		
	المجموع	111	8.9			

*تبدأ حدود الدلالة عند مستوى (05،) ، ودرجات حرية (2،109) عند القيمة (±3.07).

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ككل، وكذلك على كل مجال على حدة، ترجع لمتغير الكلية.

ولتحديد الفرق بين متوسطات استجابات العينة على فقرات الاستبانة ككل، في ضوء كل مستوى مع المستوى الآخر لمتغير الكلية، استخدم الباحث اختبار شافيه (Schaffe Test) لإجراء المقارنات المتعددة، وتوصل الباحث إلى أنه توجد فروق ذات دلالة عند مستوى (α=0.05) بين متوسط استجابات العاملين بكلية العلوم والتكنولوجيا وكلية فلسطين التقنية وهذه الفروق لصالح استجابات العاملين بالكلية التقنية، وكذلك توجد فروق بين متوسط استجابات العاملين بكلية العلوم والتكنولوجيا وكلية تدريب وكالة الغوث، وهذه الفروق لصالح استجابات العاملين بكلية تدريب وكالة الغوث، وكذلك توجد فروق بين متوسط استجابات العاملين بالكلية التقنية وكلية تدريب وكالة الغوث، وهذه الفروق لصالح استجابات العاملين بكلية تدريب وكالة الغوث.

ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى عدة عوامل أهمها: إن الجهات المشرفة وسنة التأسيس للكليات الثلاث مختلفة، فكلية العلوم والتكنولوجيا كانت خاصة وتحولت إلى القطاع الحكومي في عام 1994، وبالتالي عانت من مشكلات ناجمة عن ممارسات فردية لبعض المسؤولين عنها في

هذه الفترة، ونتيجة احتجاج العاملين فيها تحول الإشراف عليها إلى وزارة التعليم العالي، وبالتالي أصبحت خاضعة لقوانين الوزارة وأنظمتها، أما كلية فلسطين فتأسست عام 1992م من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطيني، وبالتالي لم تعان من المشكلات التي عانت منها كلية العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى أن الخبرة التي مرت بها الأخيرة أفادت كلية فلسطين التقنية فيما بعد. أما كلية تدريب غزة فهي تابعة إلى وكالة الغوث الدولية، وبالتالي من الطبعيّ أن تكون لديها التسهيلات وتجهيزات العمل الجيدة والإدارة الموضوعية والميزانية المحسوبة لتنفيذ العمل بشكل فعّال، وإن الخبرة التي مرت بها الدول الأجنبية قد تم نقلها وتطبيقها في كلية غزة، حيث إن المسؤولين الحقيقيين عنها وصانعي القرار فيها هم الأجانب من الدول المختلفة.

متطلبات الارتقاء بالكليات التقنية للمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية الفلسطينية

تبين مما سبق، وجود العديد من المشكلات التي تعوق الكليات التقنية من المساهمة في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ويقترح الباحث مجموعة من التوصيات للارتقاء بالكليات التقنية للمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية الفلسطينية في السنوات المقبلة:

1. وضع خطط إستراتيجية طويلة المدى للتنمية في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز هذه الخطط من خلال التكامل بين النظام التعليمي التقني والنظام الاقتصادي، بحيث يتم رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني وزيادة إنتاجيته عن طريق المشاريع الاستثمارية الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة فرص التشغيل، والدخول في بناء صناعات ذات تقنية متقدمة تشمل البرمجيات والتجميع الالكتروني والمعدات التقنية في أجهزة الحاسوب.
2. العمل المنظم لتغيير النظرة الاجتماعية السلبية تجاه التعليم التقني بعامةً، ومعاملة خريجيه معاملة تليق بدورهم في المجتمع بخاصة، لجذب أعداد كبيرة من الطلاب للالتحاق بهذه الكليات، من خلال حملات التوعية الإعلامية الشاملة والمستمرة لأولياء الأمور والطلبة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك تحسين مستوى الدخل للأفراد الخريجين من هذه الكليات.
3. ضرورة التنسيق مع المسؤولين في التعليم المدرسي من أجل التوسع في إنشاء المدارس الثانوية المهنية، بحيث يكون هذا التوسع قائماً على احتياجات التنمية، وكذلك تطعيم مناهج التعليم العام وبرامجه بالدراسات المهنية ذات الطابع العملي التطبيقي، وبالتالي يتحقق التكامل بين منظومة التعليم العام ومنظومة التعليم التقني.

4. توفير مصادر فعالة لتمويل التعليم، وإعطاء حرية أوسع للمسئولين في هذه الكليات لكي يتسنى لهم رفع المستوى الأكاديمي وتدعيم البحث العلمي وتدريب الطلبة بشكل جيد.
5. تطوير المناهج بشكل يتناسب مع المتغيرات والمستجدات التكنولوجية في المجالات المهنية والتقنية، ويجب أن يراعى فيها خصوصية سوق العمل الفلسطيني ومتطلباته.
6. رسم سياسات واستراتيجيات يتم بموجبها تطوير عملية قبول الطلبة في الكليات التقنية وفق ميولهم ورغباتهم ومواهبهم، وكذلك توزيع الطلبة بشكل يسد النقص في الأطر الفنية المدربة التي يحتاج إليها المجتمع، وبما يتناسب مع إمكاناته الاقتصادية.
7. ضرورة وضع برنامج لإعادة تأهيل المتعطلين عن العمل، من خلال انخراطهم في دورات تدريبية مهنية، على أن تكون ذات علاقة بتخصصاتهم، وبالتالي توسيع فرص اندماجهم في سوق العمل.
8. ضرورة التنسيق بين الكليات التقنية ومؤسسات المجتمع، من خلال تقديم برامج ثقافية وتعليمية وتدريبية تفيد المؤسسات، وكذلك إسداء المشورة والخبرة والإرشاد للمؤسسات الإنتاجية المحلية لتتمكن من التخطيط لمشروعات تنموية اقتصادية.
9. المراجعة المستمرة للبرامج والتخصصات المقدمة للطلبة في الكليات التقنية، وتفحص مدى اكتساب القيم الاجتماعية وأنماط السلوك السليم والاتجاهات الصحيحة اللازمة لمساعدتهم على التكيف مع متطلبات الحياة الحديثة المتغيرة، والتي تحفزهم على الاندماج في العمل والمشاركة فيه.
10. ضرورة أخذ وزارة التربية والتعليم العالي لموقع القيادة في مساعدة مؤسسات التعليم التقني الفلسطيني العامة والخاصة، من أجل تفعيل البرامج ومكونات المؤسسة ككل.
11. تدعيم العلاقات بين الكليات وقطاعات العمل المختلفة لضمان فرص العمل للخريجين، وكذلك تشكيل اللجان المختلفة للقيام بالمسح والدراسة لواقع الخريجين ومعدلات البطالة ونوعيتها، ومن ثم تطوير البرامج والخطط الدراسية في ضوء النتائج.
12. بناء جهاز لبحوث التعليم التقني، ونظام معلوماتي تتحدد فيه الاحتياجات المستقبلية للمجتمع، مع مراعاة التطور التكنولوجي السريع وتأثيره في هذه الاحتياجات، وكمية ونوعية المهن التقنية المطلوبة لتلبية هذه الاحتياجات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو جراد، محمد (2000): دراسة تحليلية للكفاية الداخلية للتعليم التقني في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
2. أبو كاشف، جمال (1999): مفهوم الذات وعلاقته بالميول المهنية والدافعية للإنماء لدى طلبة كليات المجتمع في محافظات غزة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر
3. الأغا، رياض ونهضة الأغا (1997): التربية ومشكلات المجتمع الفلسطيني المعاصر، الطبعة الأولى، مطابع شركة البحر بغزة، فلسطين.
4. الحبيب، مصدق (1981): التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد، العراق.
5. حمد، مروان (2000): الكفاءة الخارجية للتعليم التقني في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. حمدان، عبد الرحيم (2000): أنماط وأنواع التعليم والتدريب التقني والمهني بمحافظات غزة في ظل السلطة الفلسطينية، المجلة العربية للتعليم التقني، مجلد17، عدد1، بغداد، العراق.
7. الرشيد، محمد وحمد العبادي (1994): الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج العربي ومدى ارتباطها بخطط التنمية وبرامجها، ورقة مقدمة في الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، ص 155 -287.
8. العبد، عبد الرحيم (2001): التعليم التقني في فلسطين ودوره في تحقيق التنمية، مجلة رؤية، مجلد1، عدد 11، (60 -82).
9. العصار، زكري (1999): تطوير مراكز التدريب المهني في لواء غزة في ضوء بعض متطلبات التنمية لدولة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
10. المسودي، تيسير والقيق، عبد الرحمن (1990): واقع التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة، سلسلة دراسات تربوية، رقم5، رابطة الجامعيين، الخليل، فلسطين.

11. نجار، أحمد (1988): تكوين رأس المال البشري والفكر الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب، عدد11، ص117.

12. وزارة التربية والتعليم العالي (2003): إحصائية مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة2002 -2003، من منشورات الإدارة العامة للتعليم العالي بغزة، فلسطين.

13. وزارة التربية والتعليم العالي (2003): واقع التعليم العالي في فلسطين - أرقام وإحصائيات، من منشورات الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي، رام الله، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Basu,C.K.,:1999, Challenges of the 21st Century from Technical-vocational Education and Training from Global, Regional and National Perspectives, Institute for Educational Research, Finland.
2. Errol, Ramsaroop: 2001, Vocational and Technical Education Changes that are Potential Contributors to the Economic Development of Trinidad and Tobago, Ph.D., Faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University, U.S.A.
3. Gossett, John: 2002, Economic Development and Community Colleges: Attributes, Attitudes and Satisfaction Levels of Western North Carolina Stakeholders, Doctors of Education, North Carolina State University.
4. Joydeep, Ghosh: 2001, The Role of Virginia Tech in Human Capital Formation, M.Sc., Faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University, U.S.A.
5. Middleton, J.:1991, World Bank Support for Vocational Education and Training: New Directions for the 1990s. Journal of Industrial Teacher Education, vol.28, No.3, pp7-21.
6. Murnane,R. and Levy F.: 1996, Teaching the New Basic Skills: Principles for Educating Children to Thrive in a changing Economy, The Free Press, New York
7. Pavli, Mykerezi: 2003, The Potential Contribution of Vocational and Technical Education to the Future Social-Economic Development of Albania, Ph.D., Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University.
8. Psacharopoulos, George: 1987, Economics of Education, Pergaman Press, New York, U.S.A.
9. Robin, Asbury M.S.: 2001, Promises and Potential: West Virginia Community Colleges, Economic Development, and Senate Bill 547, Ph.D., West Virginia University.

10. UNESCO: 1999, Second International Congress on Technical and Vocational Education- Final Report, April 26-30, Seoul, Korea.